

بسم الله الرحمن الرحيم



جمهورية مصر العربية

مجلس الدولة

رئيس الجمعية العمومية لتسمى الفتوى والتشريع
المستشار النائب الأول لرئيس مجلس الدولة

رقم التبليغ:	٨٧٦
بتاريخ:	٢٠١٩/٢/٢٢

ملف رقم: ٤٧٣٥/٢/٣٢

السيد المهندس / رئيس مجلس إدارة الهيئة القومية لسكك حديد مصر

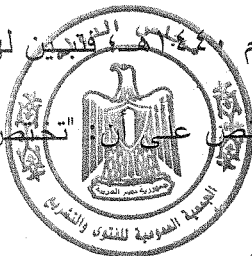
تحية طيبة، وبعد،

فقد اطلعنا على كتابكم المؤرخ ٢٠١٨/٢/١٩م بشأن النزاع القائم بين الهيئة القومية لسكك حديد مصر ووزارة السياحة بخصوص إلزام الوزارة أن تؤدي للهيئة مبلغ (٤٩٧٨٠) جنيهاً والفوائد القانونية بواقع (٥%) من تاريخ المطالبة القضائية وحتى تمام الأداء.

وحاصل الوقائع - حسبما يبين من الأوراق - أنه بموجب مذكرة تفاهم مؤرخة ٢٠٠٩/٨/٢٠ تم الاتفاق بين الهيئة القومية لسكك حديد مصر ووزارة السياحة على أن تقوم الهيئة بتسعير اشتراكات العاملين بديوان عام الوزارة بالأسعار التجارية، على أن يتم تحصيل الاشتراك المدعم من الموظف، وإرسال مطالبة بباقي قيمة الاشتراك التجاري لتحصيله من الوزارة، وذلك بفاتورة شهرية ترسل إليها لأداء الفرق بين قيمة الاشتراك التجاري والاشتراك المدعم خلال عشرة أيام من تاريخ إرسال الفاتورة، وقد بلغت قيمة المديونية على الوزارة مبلغ (٤٩٧٨٠) جنيهاً، ووجهت الهيئة الإنذار رقم (١٠١٢٣) بتاريخ ٢٠١٦/١٠/١٥ إلى وزارة السياحة لأداء المبلغ المشار إليه، إلا أنها امتنعت عن الأداء؛ لذا طلبتم عرض النزاع على الجمعية العمومية.

ونفيد: أن النزاع عُرض على الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بجلستها المعقودة

في ٢٢ من مايو عام ٢٠١٩م، الموافق ١٧ من رمضان عام ١٤٤٠هـ، فتبين لها أن المادة (٦٦) من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم (٤٧) لسنة ١٩٧٢م تنص على أن "تختص الجمعية العمومية



٢٠١٩/٢/٢٢

لقسمي الفتوى والتشريع بإبداء الرأي مسبباً في المسائل والموضوعات الآتية: (أ)... (د) المنازعات التي تنشأ بين الوزارات أو بين المصالح العامة أو بين الهيئات العامة أو بين المؤسسات العامة أو بين الهيئات المحلية أو بين هذه الجهات وبعضها البعض. ويكون رأى الجمعية العمومية لقسمي الفتوى والتشريع في هذه المنازعات ملزماً للجانبين..."

واستظهرت الجمعية العمومية مما تقدم- وعلى ما جرى به إفتاؤها- أن المشرع اختص الجمعية العمومية بإبداء الرأي مسبباً في الأنزعة التي تنشأ بين الجهات الإدارية، وذلك بديلاً عن استعمال الدعوى وسيلة لحماية الحقوق وفض المنازعات، وأضفى المشرع على رأيها صفة الإلزام للجانبين حسماً لأوجه النزاع وقطعاً له، ولما كانت ممارسة الجمعية العمومية لولايتها تتطلب أن يكون النزاع مستوفياً شرائطه الشكلية والموضوعية مدعوماً بمستنداته التي يمكن من خلال تمحيصها الفصل فيه وصولاً إلى وجه الحقيقة، ومن ثم فللجمعية العمومية في سبيل تهيئتها للنزاع ليكون صالحاً للفصل فيه أن تنتدب خبيراً، أو أكثر للاستشارة بالرأي في المسائل الفنية التي تستدعي خبرة خاصة بشأنها، ويظل تقدير عمل أهل الخبرة والموازنة بين آرائهم فيما يختلفون فيه خاضعاً كغيره من الأدلة لتقدير الجمعية العمومية، باعتباره عنصراً من عناصر الإثبات في النزاع.

وترتيباً على ما تقدم، ولما كان الثابت من الأوراق أن النزاع المائل ينصب حول مطالبة الهيئة القومية لسكك حديد مصر وزارة السياحة بأداء مبلغ (٤٩٧٨٠) جنيهاً قيمة الفرق بين الاشتراك التجاري والاشتراك المدعم للعاملين بالوزارة تنفيذاً لمذكرة التفاهم الموقعة في ٢٠/٨/٢٠٠٩، ولما كانت وزارة السياحة في معرض ردها على النزاع أفادت بأن المطالبات المقدمة من الهيئة تخص أشخاصاً غير موجودين لديها وليسوا من العاملين بها، وكان التحقق من بيان العاملين بوزارة السياحة الذين استخرجوا اشتراكات لدى الهيئة تنفيذاً للاتفاق الذي تضمنته مذكرة التفاهم سالفة البيان، وفترات استخراج الاشتراكات، ومدى التزام الهيئة ببنود الاتفاق عند استخراج هذه الاشتراكات، ومقدار المبالغ المستحقة للهيئة لدى الوزارة نتيجة ذلك، من الأمور الفنية التي يتوقف



الفصل فيها على الاستعانة بأهل الخبرة، وكانت أوراق النزاع المائل غير كافية للفصل فيه؛ لذا ارتأت الجمعية العمومية تكليف طرفي النزاع بتشكيل لجنة، وحددت مهمتها على نحو ما سيرد تفصيلاً بالمنطوق.

لذلك

انتهت الجمعية العمومية لقسمي الفتوى والتشريع إلى تكليف طرفي النزاع بتشكيل لجنة مالية قانونية برئاسة أحد أعضاء الجهاز المركزي للمحاسبات، وعضوية ممثل عن كل من طرفي النزاع، تكون مهمتها - بعد الاطلاع على كافة الأوراق والمستندات - بيان عدد العاملين الذين استخرجوا اشتراكات لدى الهيئة تنفيذاً للاتفاق الذي تضمنته مذكرة التفاهم الموقعة في ٢٠٠٩/٨/٢٠ سألفة البيان، والجهة التابع لها هؤلاء العاملون، وفترات استخراج الاشتراكات، ومدى التزام الهيئة بنود الاتفاق المشار إليه عند استخراج هذه الاشتراكات، ومقدار المبالغ المستحقة للهيئة لدى الوزارة نتيجة لذلك، على أن تقدم اللجنة تقريرها إلى الهيئة عارضة النزاع لتتولى الأخيرة رفعه للعرض على الجمعية العمومية لقسمي الفتوى والتشريع قبل انعقاد جلسة ٢٠١٩/١٠/٩ تمهيداً للفصل في النزاع.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

تعبيراً في: ٢٠١٩/ ٦ / ٢٢

رئيس

الجمعية العمومية لقسمي الفتوى والتشريع

المستشار/

بخيت محمد محمد إسماعيل
النائب الأول لرئيس مجلس الدولة



مجلس الدولة
مركز المعايير والقياسات
مركز الفتوى والتشريع